التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

2024

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان؛...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

اقتصاد الشرق الأوسط[1] لعام 2024
استمرار تهديد النزاعات وآمال ضعيفة في النمو والاستقرار

أ.عبدالحافظ الصاوي(*)
منتدى الدراسات المستقبلية

(1) المقصود بالشرق الأوسط في هذا التقرير، النطاق الجغرافي، الذي يضم الدول العربية وتركيا وإيران.

(*) باحث وكاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية - مدير منتدى الدراسات المستقبلية

مستخلص

يأتي المحور الاقتصادي عن منطقة الشرق الأوسط هذا العام، ليرصد أداء اقتصادات المنطقة في ظِل تحدي استمرار النزاعات التي تشهدها، وكذلك بقاء الآمال الضعيفة بخصوص النمو والاستقرار، وبخاصة أن وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، تحيط به الكثير من الشكوك، وذلك في ضوء تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين، أو ترامب. كما أن دول النزاع بالمنطقة (ليبيا، اليمن، العراق، الصومال) لا يُنتظَر لها أن تصل إلى الاستقرار في المستقبل القريب، باستثناء ما وصلت إليه سوريا، أو يُنتظَر للسودان.

وقد تضمَّن متن التقرير – الذي يشتمل على مقدمة و6 محاور وخاتمة – ما يشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي بالمنطقة، وكذلك المردود المتحقق منه في حياة الأفراد، وذلك بحسب ما استقاه من مصادر البنك الدولي.

تضمَّنت المقدمة إشارات لأهم القضايا التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة عمل التقرير، وكذلك أبرز التهديدات المحيطة بالبيئة الاقتصادية. ثم تناول المحور الأول المؤشرات الاقتصادية الكليَّة التي تعكس صورة أداء النشاط الاقتصادي، حيث استعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات، ومعدلات نمو الناتج المحلي في دول المنطقة، وكذلك أداء التجارة الخارجية، ومعدل التضخم، والديون الخارجية، والبطالة والفقر.

وفي المحور الثاني، تمَّ تناول التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان واليمن، وإن كان التقرير قد ركز في هذا المحور على حالة مصر والكيان الصهيوني، وأرجأ تناول حالة كل من غزة ولبنان إلى المحور الثالث، الذي تضمَّن موضوعات إعادة الإعمار في كل من غزة ولبنان وسوريا. وتناول التقرير بالتحليل أرقامًا تقديرية مستقاة من مصادر أممية ومن كل من البنك والصندوق الدوليّين، كما تضمَّن التحديات التي تواجه إعادة الإعمار، ورصد هذه المحور تحدٍّ مهم، يتعلق بغياب الدور المؤسسي المعبر عن الإقليمي في عملية الإعمار.

أما المحور الرابع، فخُصِّص للمشكلات والقضايا الاقتصادية البارزة، التي وقعت في عام 2024، ومنها أزمة مصر التمويلية، وما حدث بها من إجراءات وما ينتظرها في المستقبل في ضوء إمكانيات الاقتصاد المصري، وكذلك إشكالية التضخم في تركيا، من حيث أسبابها، وما خلفته من مشكلات، وكيفية معالجة الحكومة لها، ثم أزمة العقوبات الاقتصادية في إيران، وأثرها على الاقتصاد الإيراني خلال العام، وما يُنتظَر من تصعيد من جانب ترامب في هذا المضمار.

وباعتبار أن النفط هو عصب اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، سواء بالنسبة للدول العربية أو إيران، فإن أعمال المحور الخامس عنيت بانخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصادات المنطقة، حيث تناول هذا المحور أثر انخفاض الأسعار على الوضع المالي، وأهمية النفط لاقتصادات المنطقة، وكذلك الأثر على الدول المستوردة للنفط في ظِل انخفاض الأسعار.

واستشرف التقرير في محوره السادس مستقبل الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، في ضوء التحديات التي يفرضها الواقع العالمي، أو تلك التي تفرضها الأجواء السياسية والأمنية والاقتصادية في الإقليم، إلَّا أن العوامل الدولية في ظِل إدارة ترامب للأجندة الأميركية ستكون الأكثر تأثيرًا على واقع اقتصاد المنطقة، لما تحويه هذه الأجندة من قضايا ثلاث مهمة، وهي النفط والتضخم وسعر الفائدة.

وفي الخاتمة، تمَّت الإشارة إلى المخاطر المحيطة بمحاولة العمل لمزيدٍ من تموضع المشروع الشرق الأوسطي، والذي يستهدف دمج إسرائيل في النسيج الاجتماعي للمنطقة، وهو ما يحمل مخاطر كثيرة على المنطقة في مجالات عدة، ولذلك تضمَّنت الخاتمة ضرورة وجود كيان إقليمي على الصعيد الاقتصادي، يعمل على مواجهة كافة التحديات التي تواجهها المنطقة، سواء في مجال إعادة الإعمار، أو التخلص من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة في واقع منطقة الشرق الأوسط، أو مواجهة محاولة توسع المشروع الشرق أوسطي والتمكين له.

مقدمة

استمرت أجواء الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان تلقي بظلالها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم كله على مدار عام 2024، فيكفي أن حركة التجارة في البحر الأحمر تأثرت بشكل كبير، وأدَّت إلى رفع تكلفة النقل والتأمين على السفن والبضائع، مما ساعد بشكل ما على ارتفاع تكلفة السلع في الأسواق الدولية، حتى إن العديد من التقارير المعنية بقراءة مستقبل الاقتصاد العالمي، نظرت بعين الاعتبار إلى أثر تقييد حركة الملاحة في البحر الأحمر، ووضعته في الحسبان عند الحديث عن تعافي أو تعثر معدلات النمو عالميًّا.

وبخصوص دول المنطقة فقد تركت الحرب الإسرائيلية في غزة ولبنان، تداعيات اقتصادية سلبية، على كل من غزة وفلسطين بشكل عام، ولبنان، واليمن، ومصر، والأردن، وكذلك على إسرائيل نفسها، التي اختلت فيها العديد من المؤشرات الاقتصادية، ولولا الدعم الأميركي والغربي لها في هذه الحرب، لانكشف ميزانها الاقتصادي، وما كان لها أن تواصل الحرب في غزة على مدار أكثر من 14 شهرًا. ومع الأيام الأخيرة من عام 2024 وأوائل عام 2025، تمَّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وبرز الحديث عن إعادة الإعمار في تلك الدول التي تضررت من الحرب الإسرائيلية بشكل مباشر، وبخاصة في غزة ولبنان واليمن.

وإعادة الإعمار في دول المنطقة قضية مهمة؛ لأن النزاعات تعم المنطقة منذ ما يزيد عن عقد من الزمان، وهي أكثر إلحاحًا في سوريا الآن، بعد سقوط نظام الديكتاتور بشار الأسد، وينتظر لها أن تنطلق أيضًا في السودان واليمن وليبيا والعراق والصومال، بعد أن تنتهي أو تهدأ النزاعات في تلك الدول.. والحديث عن إعادة الإعمار هو حل ومشكلة في نفس الوقت، فكونه حلًّا، فلِما يترتب على إعادة الإعمار من انتعاش اقتصادي وحلول للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما المشكلة تكمن في تمويل

وتكلفة عملية إعادة الإعمار، وهو تحدٍّ يواجه الدول الساعية لإعادة الإعمار، قد يُعرِّضها للاقتراض أو الديون، أو استغراق زمن أكبر لإتمام العملية بدون الاعتماد على الخارج، وتبقى المساعدات الخارجية مهمة في هذا المضار، وإن كان تقديرنا لها أنها لن تكون كافية وحدها، وبخاصة في ظِل وجود أكثر من دولة تحتاج لإعادة الإعمار.

وعلى الصعيد الإقليمي، بقيت حالة الارتهان لأداء النفط في السوق العالمي مؤثرة على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، سواء المنتجة أو المستوردة للنفط، فلا يزال النفط يمثل المحرك الرئيس لاقتصادات الدول العربية التسع المنتجة والمصدرة للنفط، وكذلك في إيران، ولم يتغير الوضع كثيرًا بالنسبة للدول المستوردة، فهي قابعة في إطار المتغير التابع في معادلة العلاقات الاقتصادية الدولية. ويُقسِّم النفط – من حيث الدخول المترتبة على عوائده – دولَ المنطقة إلى دول ذات دخل مرتفع، وهي دول الخليج الستّ، بينما هناك شريحة تالية وهي الدول متوسطة الدخل، وأخرى منخفضة الدخل. غير أن هذا التصنيف القائم على الدخول المترتبة على عوائد النفط أضيفت إليه شريحة أخرى من الدول منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، بسبب الانقلاب على ثورات الربيع العربي، هي دول النزاع.

ومن خلال رصد الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، وُجِد أن الدول متوسطة الدخل، تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة، على رأسها قضية التمويل، التي ألجأت العديد من هذه الدول إلى الاقتراض بشكل كبير من المؤسسات الدولية، أو أسواق السندات الدولية. والأمر لا يُعَد قاصرًا على الدول العربية، فتركيا شريكة للدول العربية في الأزمة التمويلية، وهو ما رصده التقرير في تناوله لمؤشر الدين الخارجي لدول المنطقة. ولا تُعَد إيران أحسن حالًا في هذا الشأن عن باقي دول المنطقة، فما يمنعها من التوسع في الاقتراض الخارجي، هو العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بشكل كبير منذ عام 2018.

نؤمن أن التغيير يستغرق وقتًا، وبخاصة إذا كان يستهدف الترقي تنمويًا، ولكن مشكلة دول المنطقة باستثناء تركيا، أنها لا تمتلك أجندة تنموية، وليس لديها برامج أو مشروعات،

يمكن اعتبارها حجر الزاوية لتغيير وجه المنطقة تنمويًا، فلا زالت المنطقة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية، وكذلك الاستمرار في الاعتماد على الخارج في توفير السلع الأساسية لمواطنيها.

لقد وضعت الصين الدول النامية، ومن بينها دول الشرق الأوسط في مأزق، من حيث دخولها معترك التحدي التكنولوجي، وتقديمها لنموذج مُتفرِّد، بخصوص التكنولوجيا منخفضة التكاليف. لا شك أن ذلك لم يأتِ من فراغ، أو في زمن قصير، وهو ما يجعلنا نتساءل، متي تتحرك مسيرة دول منطقة الشرق الأوسط نحو تنمية شاملة، عمادها التعليم والتكنولوجيا، وإنتاج السلع الأساسية والاستراتيجية، التي تجعل منها شريكًا في ركب نظام عالمي متعدد الأقطاب. لقد كشفت الضربات التي وجهها الكيان الصهيوني لكل من حزب الله في لبنان وكذلك لإيران، عن وجود ثغرات، بل فجوات تكنولوجية كبيرة، في حين أن المقاومة الإسلامية في غزة أمكنها اختراق التكنولوجيا الإسرائيلية لفترات زمنية ليست بالقصيرة، وحققت حالات نجاح ساعدتها في مواجهة دولة الكيان الصهيوني.

ثمَّة توجهات لدى بعض الدول العربية، لتوجيه استثمارات في اتجاه الذكاء الاصطناعي وغيره من مجالات التكنولوجيا، وتبقى هذه التوجهات محل اختبار إلى أن يُرى لها أثر في حياة تلك الدول ومن حولها، سواء في الإقليم، أو على الصعيد العالمي.

ويبقى مستقبل اقتصاد المنطقة مرهونًا كذلك بحالة السلام المفقود في ربوع المنطقة، بسبب ممارسات إسرائيل، وكذلك توجهات أميركا في ظِل وجود ترامب وتهديداته الدائمة لإيران، وكذلك استمرار التواجد الأجنبي في دول النزاع، وحرصه على استمرار تلك النزاعات، بل وسعيه لتفتيت بعض الدول العربية.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكليَّة

تقدم المؤشرات الاقتصاية الكليَّة دلالات تقريبية، ويمكن في ضوء المتاح منها قراءة الواقع الاقتصادي، واستخلاص النتائج، والوقوف على الحلول الناجعة. ويبقى تناول المؤشرات الاقتصادية الكليَّة مهمًّا في ضوء التباين الموجود في أداء دول منطقة الشرق الأوسط، وتلافيًا لهذا الأمر، تمَّ الاعتماد بشكل كبير في هذا المحور على التصنيف الخاص بمنظمة الإسكوا، عبر تقاريرها المختلفة عن دول المنطقة، وأضيف إليها ما يخص تركيا وإيران.

- **الناتج المحلي الإجمالي**

قدر متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في عام 2024، عند 2.5 %، ويتوقع أن يرتفع في عام 2025 إلى 3.9 %[1]. ولكن نظرًا لأن الدول العربية ليست في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية واحدة، فقد تمَّ تفصيل الأداء فيما يتعلق بمعدل النمو إلى عدة مستويات، وهي:

الدول مرتفعة الدخل: والمقصود بها الدول الخليجية، وقد بلغ معدل النمو بها 3 % في عام 2024، ويتوقع أن يزيد إلى 4.3 % في عام 2025، وذلك بافتراض الدخول في مشروعات البنية الأساسية والسياحة، وكذلك التوسع في التوجه إلى المشروعات غير الهيدروكربونية خلال عام 2025.

أما الدول متوسطة الدخل[2]، فقد قدر معدل النمو بها في عام 2024 عند 2.8 %، ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.6 % في عام 2025. وقد فسر انخفاض معدل النمو في هذه الشريحة من الدول العربية، بأنه راجع إلى الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، وما خلفته من آثار على اقتصادات تلك البلدان، من تراجع السياحة، وتأثر حركة الملاحة

(1) منظمة الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.. 2023 – 2024.
(2) (الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، مصر، المغرب)،

في البحر الأحمر، فضلًا عن الأضرار الاقتصادية التي تفاقمت على لبنان بسبب الحرب. وقد كانت مصر وتونس ولبنان (قبل بدء الحرب الإسرائيلية عليها) تعاني من أزمة تمويلية، ألقت بظلالها الاقتصادية والاجتماعية على هذه البلدان.

وثالث الفئات من بين الدول العربية[1]، **البلدان التي تصنف على أنها مناطق نزاع**، وقد انكمش بها معدل النمو بمقدار 0.1 %. ويتوقع أن يرتفع معدل النمو بهذه البلدان إلى 3 % في عام 2025، وقد يساعد على تحقيق هذا التوقع، التطورات في سوريا، وثورتها التي أطاحت بنظام الديكتاتور الأسد، وكذلك التطورات الإيجابية لتقدم الجيش في السودان، ووقف الحرب الإسرائيلية على كل من غزة ولبنان. وتُظهِر الأرقام، أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل إجمالي قد شهد انكماشًا خلال 2024 بنسبة قدرت بنحو 13 % بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وبعض مناطق الضفة. وكذلك الوضع في السودان، فقد قدر للناتج أن يشهد انكماشًا في عام 2024 بنحو 12.6 %، بسبب تداعيات الحرب هناك، وكذلك الفيضانات التي ضربت البلاد في يونيو 2024.

أما الفئة الأخيرة من بين تصنيفات الدول العربية، من حيث الأداء الاقتصادي، فهي **الدول منخفضة الدخل**[2]، حيث قدر معدل النمو بها في عام 2024 عند 4.4 %. وعلى عكس الفئات الثلاث من الدول العربية، فقد يتراجع معدل النمو بهذه الدول في عام 2025 عند معدل 4 %. ويرجع أداء معدل النمو بهذه البلدان إلى النشاط الاستخراجي بها.

أما تركيا فذهبت توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن معدل النمو الاقتصادي بها يصل إلى 3.5 % في عام 2024، وأنه سوف يتراجع في عام 2025 إلى 2.6 %[3]. أما معهد الإحصاء التركي، والذي لم يدرج بعد البيانات السنوية الخاصة

(1) (سوريا، فلسطين، السودان، العراق، ليبيا، اليمن)
(2) (جزر القمر، جيبوتي، الصومال، موريتانيا)
(3) وكالة الأناضول، منظمة دولية تتوقع نمو الاقتصاد التركي 3.5 بالمئة في 2024، 4/12/2024.

بمعدل النمو عن عام 2024، فيشير إلى أن الأرقام الخاصة بمعدل النمو على أساس ربع سنوي خلال الفترة (يناير – سبتمبر 2024)، كانت 5.3 % و2.4 % و2.1 %[1]، وهو ما يعني أن المعدل السنوي، قد يكون متوافقًا مع توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بسبب تراجع الأداء في الربعين الثاني والثالث.

وفي إيران بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.7 %، ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى 3.1 % في عام 2025[2]، إلَّا أن بعض التقديرات ترى أن مجيء ترامب كرئيس لأميركا، من شأنه أن يعقد الأوضاع الاقتصادية في إيران عام 2025 وما بعدها، وأن معدل النمو الاقتصادي بإيران قد يصل إلى 0.8 %، في حين أن الرئيس الإيراني كان قد وعد بتحقيق معدل نمو يصل إلى 8 % خلال السنوات القادمة[3]، وذلك بعد انتخابه رئيسًا للبلاد، وهو أمر مُستبعَد في ظِل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تحيط بإيران.

وبشكل عام، فإنه مما ساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط، عند معدل 2.5% خلال عام 2024، أداء معدل النمو بدول الخليج، والتي تعتمد بشكل كبير على أداء قطاع النفط.

- **التجارة الخارجية**

بلغت التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات، نحو 3.1 تريليون دولار في عام 2024، وذلك حسب توقعات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وبذلك يكون حجم التجارة أكبر مما تحقق في عام 2023، حيث كانت قيمة التجارة 2.9 تريليون دولار. وقد ساهمت الصادرات من السلع والخدمات بنحو 1.6 تريليون دولار، في حين أن الواردات السلعية والخدمية قدرت مساهمتها بنحو 1.4 تريليون دولار[4]. وبذلك فقد حقق الميزان

(1) معهد الإحصاء التركي، مؤشر معدل النمو الاقتصادي، https://2u.pw/6XlsI4P3
(2) صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025، ص 11.
(3) الشرق بلومبرج، عودة ترامب تخيم على آفاق الاقتصاد الإيراني في 2025، 26/12/2024.
(4) قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، https://2u.pw/dSWXs4oss

التجاري فائضًا عربيًّا بنحو 241 مليار دولار، ويعود هذا الفائض بشكل كبير إلى حصة النفط في الصادرات العربية.

في مقدمة الدول العربية في كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية دولة الإمارات بما يزيد عن نحو تريليون دولار، منها 582 مليار دولار صادرات من السلع والخدمات، في حين أو واردات الإمارات من السلع والخدمات بلغت 444 مليار دولار، لتحقق فائضًا بنحو 138 مليار دولار. ولكن علينا أنا نأخذ في الاعتبار أن الصادرات الإماراتية تتضمن ما يُعرَف بإعادة التصدير، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في أداء الصادرات الإماراتية.

وأتت السعودية في المرتبة الثانية على صعيد كل من الصادرات والواردات العربية، فبلغت قيمة الصادرات السعودية من السلع والخدمات 380 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 318 مليار دولار.

ومن الملاحظات الثابتة في قراءة هيكل الصادرات السلعية للدول العربية، أنه يغلب على صادراتها البترول، بينما يغلب على وارداتها العدد والآلات ووسائل الإنتاج والسلع المصنعة.

وفي تركيا، بلغت التجارة السلعية بنهاية 2024، نحو 605 مليار دولار، منها 344 مليار للواردات السلعية، و261 مليار للصادرات السلعية. ويلاحظ أن الصادرات السلعية التركية، لازالت تحافظ على إفادتها من انخفاض سعر الصرف، وتزداد قيمتها عن أداء العام الماضي، حيث بلغت في عام 2023 نحو 255 مليار دولار[1].

أما إيران فالاحصاءات السنوية المتاحة عن تجارتها السلعية عن العام المالي المنتهي في 31 مارس 2024، قد بلغت 153 مليار دولار، منها صادرات بقيمة 86 مليار دولار[2]،

(1) معهد الإحصاء التركي، مؤشر إحصاءات التجارة الخارجية، https://2u.pw/ldfCGbFp
(2) موقع إذاعة طهران، الكشف عن حجم التجارة الخارجية الإيرانية، 2/4/2024.

في حين أن الواردات بلغت 66 مليار دولار، وهو ما يعني وجود فائض تجاري يصل إلى نحو 20 مليار دولار، وثمَّة قيود تفرضها العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، تعرقل تجارتها الخارجية، وكافة أنشطتها الاقتصادية.

- **معدلات التضخم**

ظل التضخم أحد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي منذ الربع الأول من عام 2022، بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أدَّت إليه من ارتفاع في تكاليف الحصول على الطاقة، وما تبع ذلك من ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وارتفاع تكلفة التمويل برفع سعر الفائدة.

وما كان للدول العربية أن تكون بمنأى عن تلك الآفة، فتأثرت بها بشكل كبير، وتشير الأرقام إلى أن معدل التضخم في المنطقة العربية، قد بلغ 11.9 % في عام 2024، ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل في عام 2025 عند 8%[1]. ولكن كما ألمعنا من قبل، فإن أداء التضخم مختلف بين الشرائح المختلفة المكونة للدول العربية.

ففي دول الخليج بلغ معدل التضخم 3 %، وهي الأقل بين مكونات الدول العربية، ويتوقع أن يرتفع معدل التضخم في هذه الدول إلى 4.3 % في عام 2025. أما في الدول متوسطة الدخل فبلغ معدل التضخم بها 20.8 %، ويتوقع أن يتراجع إلى 12.9 % خلال عام 2025. والسبب في الزيادة المرتفعة للتضخم بالدول متوسطة الدخل هو أنها تعاني من هشاشة البنى الاقتصادية، فضلًا عن زيادة تبعيتها للخارج بشكل كبير، وتعرضها لتقلبات الاقتصاد الدولي، وتأثرها سلبيًّا بتلك التقلبات.

وفي الدول التي تعاني نزاعات مسلحة، قدر معدل التضخم بها عام 2024 عند 32.2%، ويتوقع أن ينخفض إلى 22.6%. وفي الدول منخفضة الدخل، جاء التضخم عند معدلات منخفضة مقارنة بما هو عليه الوضع في الدول متوسطة الدخل أو تلك التي تعاني من

(1) منظمة الإسكوا، مصدر سابق.

نزاعات، فقدرت معدلات التضخم في الدول العربية منخفضة الدخل عند 3.8 % في عام 2024، ويتوقع أن تنخفض إلى 3.2 % في عام 2025.

أما تركيا التي تعاني بشكل كبير من ارتفاع معدلات التضخم منذ يونيو 2023، فإن معدل التضخم بها بلغ في نهاية ديسمبر 2024 نحو 44.3 %[1]، وهي نسبة لازالت مرتفعة وتؤرق المجتمع التركي، وتلقي بظلالها على كاهل كل من الأفراد والحكومة. فعلى مستوى الأفراد ثمَّة معاناة في إيجار المساكن، وارتفاع تكاليف الطعام والشراب، وعلى مستوى الحكومة، اضطرت لرفع الحد الأدنى للأجور إلى 630 دولارًا مطلع 2025، بزيادة قدرها 30 % عما كانت عليه الأوضاع في عام 2024.

جدير بالذكر أن معدل التضخم مطلع عام 2024 كان بحدود 64.07 %، وهو ما يعني أن معدل التضخم بنهاية 2024 في تركيا تراجع بنسبة تقترب من 20 %، ولكن أداء معدل التضخم على أساس سنوي كان مضطربًا خلال عام 2024؛ ففي شهري مايو ويونيو من نفس العام، كان معدل التضخم 75.4 % و71.6 % على التوالي.

وعن معدلات التضخم في إيران، تشير الأرقام الخاصة بصندوق النقد الدولي، أنها كانت بحدود 32 % خلال عام 2024، ويتوقع أن تزيد خلال عام 2025، لما ينتظر من تضييقات على أداء الاقتصاد الإيراني بعد عودة ترامب. ويرجع ارتفاع معدل التضخم في إيران إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، وبخاصة منذ عام 2018.

- **الديون الخارجية**

الديون الخارجية واحدة من القضايا المهمة، على الصعيد الاقتصادي، لمساهمتها بشكل كبير في الكشف عن حقيقة الأزمة التمويلية التي تمر بها بلدان منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والبلدان العربية بشكل خاص. فقد بلغت خدمة الدين الخارجي في

(1) البنك المركزي التركي، مؤشر معدل التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

الدول العربية 40 مليار دولار في عام 2024، واستحوذت خدمة هذه الديون على 15 % من الإيرادات العامة، مقارنة بـ 7 % في عام 2010. وفي البلدان منخفضة الدخل، زادت أعباء خدمة الديون الخارجية عن مليار دولار خلال عامي 2023 و2024.

ومما يظهر زيادة الأعباء المترتبة على التمويل عبر الديون الخارجية، أنه خلال الفترة من 2010 إلى 2023 ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي للإقليم بنحو 791 مليار دولار، في حين زاد رصيد الديون المستحقة إلى 880 مليار دولار. ومن جانب آخر فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي للمنطقة 3%، في حين وجد أن تكلفة الاقتراض من السوق أعلى من 5% بالنسبة للديون المحلية والخارجية في البلدان العربية متوسطة الدخل[1].

أما بالنسبة للديون الخارجية في تركيا، فقد بلغت 500 مليار دولار، بنهاية عام 2023، بعد أن كانت 457 مليار دولار في عام 2022. ويشير تقرير لوزارة الخزانة التركية، إلى أن الديون الخارجية منها 176 مليار دولار ديون قصيرة الأجل، و324 مليار دولار ديون طويلة الأجل. ومن حيث تقسم الدين بين القطاع العام والخاص، فقد بلغت ديون القطاع الخاص 252.3 مليار دولار مقارنة بنحو 201.6 مليار دولار للحكومة[2]. ويلاحظ أن الفجوة بين دين القطاعين العام والخاص تتقلص على مدار السنوات الماضية، فمِن قبل كان القطاع الخاص يستحوذ على نسبة بحدود 65 % من الدين الخارجي، بينما في عام 2023 تصل نسبته إلى 50.4 %.

- **معدلات البطالة**

تُعَد المنطقة العربية هي الأعلى من بين مناطق العالم من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، فالأرقام المنشورة من خلال تقرير منظمة الإسكوا، تبين أن معدل البطالة بلغ 11.5 % خلال عام2024 [3]، وأن البطالة بين الرجال تصل إلى 8.2 %، بينما

(1) الإسكوا، تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية، نوفمبر 2024.
(2) وزارة الخزانة التركية، تقرير إدارة الدين العام، عدد ديسمبر 2024، ص 66.
(3) الإسكوا، مصدر سابق.

ترتفع بين الإناث إلى 20.1 %. ومما يزيد من حدة أزمة البطالة في المنطقة العربية، أن نسبة كبيرة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عامًا، ومن هنا ترتفع معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية، فتصل في متوسطها العام إلى 26.4 %، وتبلغ البطالة بين الذكور من الشباب 22 %، بينما تقفز بمعدلات عالية بين الإناث، فتصل إلى 42 %.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للبطالة، وفق مستويات الدخول، ففي دول الدخل المرتفع (دول الخليج) تصل معدلات البطالة إلى 5.4 %، وفي الدول متوسطة الدخل تصل إلى نسبة 10.5 %، وفي دول النزاع تصل البطالة إلى 16.9 % (تقدر البطالة في غزة بنسبة 64 % بسبب الحرب الإسرائيلية)، بينما في الدول العربية منخفضة الدخل تصل البطالة إلى 16.4 %.

وبشكل عام، وفي ضوء مشكلة البطالة بين سكان المنطقة العربية، ولأسباب أخرى سياسية وأمنية، تزيد معدلات الهجرة إلى خارجها، سواء على مستوى الممارسة أو الرغبة فيها، سواء كان ذلك عن طريق الهجرة القسرية، أو الشرعية أو غير الشرعية.

أما عن واقع البطالة في تركيا، فأرقام معهد الإحصاء هناك تشير إلى تراجعها على مدار عام 2024، ففي يناير من نفس العام بلغ معدل البطالة 9 %، وفي أكتوبر 8.7 %، وكون البطالة في تركيا تراجعت إلى أقل من 10 %، فهذا شيء إيجابي، بسبب ما تعانيه تركيا من مشكلات اقتصادية منذ عام 2018. ويتوقع أن تتراجع معدلات البطالة في تركيا في عام 2025، بسبب تطورات الوضع في سوريا، والاحتمالات الكبيرة لعودة بعض السوريّين لبلادهم بعد نجاح الثورة هناك، وهو ما سيؤدي إلى إتاحة فرص عمل أكثر للعاطلين الأتراك أو للداخلين الجدد لسوق العمل.

وفي إيران، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2024 بلغ 7.5 %[1]، وهو معدل مقبول في ضوء الاطلاع على معدلات البطالة المنشورة بقاعدة

(1) موقع المؤشرات الاقتصادية، https://2u.pw/V0U8iHw3

بيانات البنك الدولي، والتي تبين أن معدل البطالة في إيران بلغ 9 % في عام 2023. إلَّا أن هذه الأرقام المتواضعة التي لا تتناسب مع ما يعانيه الاقتصاد الإيراني في ظِل العقوبات، يمكن تفسيرها بسيطرة القطاع العام على مقدرات الاقتصاد هناك، وإعمال التوظيف الاجتماعي، الذي يولد مساحات واسعة من البطالة المقنعة، من أجل معالجة مشكلات لها أبعاد سياسية واجتماعية، عن طريق التعيين في وظائف غير حقيقية.

- **معدلات الفقر**

يُعَد الفقر نتيجة طبيعية لما تعانيه المنطقة العربية من حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي، بل وأمني أيضًا. ففي ظِل النزاعات المسلحة، من الصعب أن تكون النتائج الاقتصادية إيجابية، حيث تتعرض حياة الأفراد للقلاقل وعدم الاستقرار.

تُظهِر بيانات منظمة الإسكوا، أن معدلات الفقر في المنطقة العربية تتفاوت حسب طبيعة تقسيمات دول المنطقة من حيث مستوى الدخل، فالدول منخفضة الدخل كانت الأعلى من حيث معدلات الفقر في عام 2024، عند معدل 63 %. أما دول النزاعات فبلغ معدل الفقر بها 50 %، ثم أتت بعد ذلك الدول متوسطة الدخل عند معدل فقر 24 %، أما الدول ذات الدخل المرتفع (دول الخليج) فبلغ معدل الفقر بها 10 %.

وكما ذكرنا في تقرير عام 2023، فمِن الأمور الجديدة فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي لدول الخليج، الحديث عن معدلات الفقر، ونشرها.

وإذا ما تناولنا المتوسط العام لمعدلات الفقر في المنطقة العربية، فسوف تخبرنا أرقام الإسكوا أن 34 % من سكان المنطقة تحت عتبة الفقر.

أما معدلات الفقر في تركيا خلال عام 2024، فتشير الأرقام إلى بلوغه 13.6 % بزيادة قدرها 0.1 % عن عام 2023، ووجود هذه النسبة من الفقر داخل المجتمع التركي، يفسرها استمرار مشكلة التضخم، الذي أثر على مستوى معيشة الأفراد والأسر بشكل كبير.

وفي إيران، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الفقر وفق مستويات الإنفاق المختلفة، يضيق بشكل كبير عند احتساب معدل الفقر عند حجم إنفاق 2.15 دولار في اليوم، إلى 0.4 %، وعند حجم إنفاق 3.65 دولار في اليوم، إلى 3.1 %، وعند إنفاق 6.85 دولار إلى 19 %، وذلك كله وفق أسعار 2017 [1].

ثانيًا: تتابع التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة

ثمَّة دائرة تأثرت بالحرب الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان خلال عام 2024 بشكل مباشر، وهي الدائرة التي تضم الكيان الصهيوني، وقطاع غزة وجنوب لبنان، وبعض مناطق اليمن، ثم تأتي بعد ذلك دائرة تأثرت بشكل غير مباشر، وهي الدول التي تأثرت بتداعيات الحرب، ومنها مصر والأردن.

الطبيعي أنه في وجود حرب في منطقة الشرق الأوسط، أن تتأثر سوق النفط العالمية بشكل كبير، ويكون التأثير واضحًا في ارتفاع الأسعار، كنتيجة طبيعية لاحتمالات عدم تدفق كميات النفط بالشكل الكافي للطلب العالمي. ولكن ما حدث أن أسعار النفط في السوق الدولية، لم تمر بهذه الأزمة، وأن التأثير كان طفيفًا وغير ملموس، بحيث يؤدي إلى اشتعال الأسعار في السوق الدولية، أو يؤدي إلى احتمالات توقف بعض الدول العربية المصدرة للنفط عن تصديره، كنوع من الاعترض على الممارسات الإسرائيلية، ولكن للأسف لم يحدث هذا، في حين أن الجهود الشعبية من خلال المجتمع الأهلي كانت أكثر تأثيرًا من خلال حملة المقاطعة في الدول العربية، والعديد من دول العالم والتي أثرت بشكل واضح في أداء شركات عالمية داعمة للكيان الصهيوني، من خلال إغلاق بعض فروعها في منطقة الشرق الأوسط، أو تراجع أرباحها.

وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار في كل من لبنان وغزة، إلَّا أن الأمور لا تنبئ بانتهاء الحرب وعدم اندلاعها مرة أخرى، فالشواهد التي تتوفر من خلال وسائل الإعلام

(1) البنك الدولي، إيران: الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2024، https://2u.pw/OdzRo62Q

عبر تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين أو ترامب وإدارته، توحي بإمكانية عودة الحرب مرة أخرى، وهو ما يَعني معاناة اقتصادية جديدة تشمل المنطقة كلها.

وفي تقييم لأثر الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن تكلفة الصراع في المنطقة لا يمكن للمؤشرات الاقتصادية أن تقيسها، بسبب ما خلفه من خسائر بشرية ومادية. كما يؤكد التقرير عبر نتائجه أنه لو لم تكن هذه الصراعات واقعة في المنطقة، لكن بالإمكان أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتضررة من الصراع بنسبة 45 % في المتوسط، وأن ذلك كان واردًا حدوثه بعد 7 سنوات فقط من نشوب الصراع. ومن النتائج المهمة أيضًا في هذا التقرير وصفه لحالة الاقتصاد في المنطقة مقارنة بباقي دول العالم، فيذكر التقرير أن المنطقة تتخلف عن اللحاق ببقية العالم، فلم يزد نصيب الفرد في المنطقة خلال الخمسين سنة الماضية إلَّا بنسبة 62 % فقط، بينما في باقي مناطق الدول الصاعدة والنامية، بلغت هذه النسبة 4 أضعاف، وفي الدول المتقدمة ضعفين[1].

واللافت للنظر على مدار فترة الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، أن مشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل بعض الدول العربية، لم يتأثر سلبيًّا، لا على الصعيد الاقتصادي ولا السياسي، بل ثمَّة توقعات أن تنضم دول عربية أخرى لدائرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وبخاصة بعد التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، وهو ما ستكشف عنه الأيام القادمة خلال عام 2025.

(1) البنك الدولي، النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2024، ص 1.

ومن خلال قراءة ما يُعلن من آثار لتلك الحرب في الإطار الاقتصادي، أمكن رصد وتحليل تلك الآثار[1]، ونشير إلى أهمها فيما يلي:

- **مصر**

الأثر المباشر الذي يمكن رصده بشكل واضح للحرب الإسرائيلية على مصر، من الناحية الاقتصادية، هو تراجع إيرادات قناة السويس، حيث تشير بيانات ميزان المدفوعات للعام المالي 2023/2024 إلى تراجع إيرادات قناة السويس إلى 6.6 مليار دولار مقارنة بـ 8.7 مليار دولار في عام 2022/2023 [2].

تقدر هذه الخسائر بنحو 2.1 مليار دولار، ويرجع السبب في تحقيق هذا التراجع في إيرادات قناة السويس إلى الإجراءات التي اتخذها الحوثيون في البحر الأحمر، والتي أثرت على حركة الملاحة في القناة، حيث اتخذت السفن طريقًا أخر بديلًا، بعيدًا عن التعرض للإجراءات المفروضة من قبل جماعة الحوثيّين.

لا شك أن هناك آثارًا أخرى تتعلق بتراجع مؤقت لأداء قطاع السياحة، وذلك خلال الشهور الأولى للحرب، ولكن السياحة استعادت عافيتها فيما بعد، وتظهر البيانات الخاصة بميزان المدفوعات أن الإيرادات السنوية للسياحة بلغت 14.3 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2024، مقارنة بـ 13.6 مليار دولار، أي أن الحصيلة النهائية خلال العام كانت زيادة قدرها نحو 700 مليون دولار.

كما تعرض معبر رفح للاعتداءات من قبل القوات الإسرائيلية، وتمَّ إيقاف العمل به، بعد احتلال القوات الإسرائيلية لمنطقة المعبر. وكانت التجارة السلعية لقطاع غزة تمر عبر هذا المعبر، بنحو 500 شاحنة يوميًّا. ولا شك أن هذا العدد من الشاحنات، كان يمثل فرصة للتجارة السلعية مع مصر، وتوقف العمل بالمعبر خلال هذه الفترة، لا شك أثرًا

(1) ما يتعلق بتداعيات الحرب في غزة على غزة ولبنان، سوف نتناوله في المحور التالي الخاص بإعادة الإعمار.
(2) البنك المركزي المصري، البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2024/2023، https://2u.pw/f37WNfNL

سلبيًّا على عوائد مصر من تلك التجارة.

وكانت تقديرات للأمم المتحدة قد ذهبت إلى وجود تأثيرات سلبية للحرب في غزة على الاقتصاد المصري مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى 2.6 % و3 %، وارتفاع معدلات البطالة من 7.8 % إلى 8.7 %[1].

ويتوقع بعد وقف إطلاق النار في 19 يناير 2025، ودخوله حيز التنفيذ، والبدء في دخول المساعدات مرة أخرى لقطاع غزة، وكذلك المساعدات الأخرى، المتعلقة بالمستشفيات أو دخول بعض المعدات، أن تؤدي إلى إفادة الأنشطة الاقتصادية بمصر من هذا الأمر؛ لأن معظم الهيئات العاملة من المجتمع المدني أو الحكومات الراغبة في تقديم مساعدات لغزة، تفضل الشراء من مصر، توفيرًا لتكلفة النقل، والجمارك وما إلى ذلك من مصروفات أخرى.

- **الكيان الصهيوني**

وفق أرقام منشورة على لسان مسؤولين إسرائيليّين، فإن الأضرار الاقتصادية التي أصابت الكيان منذ الحرب، وخلال عام 2024 على وجه الخصوص، تتبلور في تراجع معدلات النمو الاقتصادي ليكون بحدود 0.4 %، وأن فاتورة الحرب قدرت بنحو 68 مليار دولار، كما أن العجز في الموازنة العامة لدولة الكيان قدر بـ 6.9 %. وفي ضوء توسعة ممارسات الكيان الصهيوني للحرب في عام 2024 لتشمل جنوب لبنان، فقد تمَّ تعديل الموازنة لدولة الكيان ثلاث مرات، لتزيد من اعتماداتها، لتغطية نفقات الدفاع.

وكان من الطبيعي أن يختل الوضع المالي بإسرائيل، فتمويل الحرب وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، أدَّى إلى لجوء الكيان الصهيوني للاقتراض لسد الفجوة التمويلية، فقدرت القروض التي حصل عليها الكيان الصهيوني منذ بداية الحرب حتى نهاية 2024

(1) الأمم المتحدة، تأثير الحرب في غزة على مصر: توقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع التنمية البشرية، 5/5/2024.

بنحو 76 مليار دولار[1]، وإن كانت التصريحات تذهب إلى أن معظمها أتى من السوق المحلية، إلَّا أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك، وبخاصة أن إسرائيل تجد لها داعمين من أميركا ودول أوروبا وشركات كبرى، ويتوقع أن تستمر إسرائيل في الاقتراض خلال 2025 بنحو 43.5 مليار دولار، ويأتي تمويل نفقات الدفاع كأولوية بالنسبة لدولة الكيان، حيث تقرر رفع ميزانية الدفاع بنحو 5.6 مليار دولار على مدار السنوات العشر القادمة، وهو ما يمثل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر الإنفاق الحالي للكيان على الدفاع بنحو 30 مليار دولار، وهو ما يزيد بنسبة 65 % عما كان عليه الوضع قبل عملية «طوفان الأقصى».

وتشير البيانات المنشورة عن وضع الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن قطاعات البناء والسياحة والتصدير تأثرت بشكل كبير، فضلًا عن التأثير السلبي على الموانئ والمطارات هناك، فقد ترجعت معدلات السياحة في إسرائيل خلال النصف الأول من 2024 بنسبة 75 % مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2023، والمعلوم أن قطاع السياحة يوفر نحو 150 ألف وظيفة، وبما يعادل نسبة 3.8 % من إجمالي الوظائف بإسرائيل، وفي إطار تكاليف الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي في المجال السياحي، فقد أنفقت دولة الكيان 800 مليون دولار لتغطية نفقات إسكان النازحين في الفنادق خلال الشهور الستة الأولى من بداية الحرب.

والآثار المذكور عاليه، قد يتم تصنيفها في إطار الأضرار العامة في المجال الاقتصادي، ولكن من الآثار الاستراتجية تلك المتعلقة بهجرة الإسرائيليّين للخارج، بسبب الحرب، فتشير الإحصاءات إلى أن مَن غادروا إسرائيل في 2024 بلغ عددهم 82.7 ألف في المتوسط، مقارنة بنحو 36.9 ألف خلال الفترة 2018 – 2022 [2]. وما يمكن البناء عليه في إطار ارتفاع أعداد المهاجرين، تلك المخاطر المتعلقة بالعيش في إسرائيل، أو فقدان عنصر الاستقرار لدى مَن يفكرون في الهجرة إلى إسرائيل مستقبلًا.

(1) الشرق بلومبرج، إسرائيل تستدين 76 مليار دولار لتمويل الحرب، 13/1/2025.
(2) المصدر السابق، معدلات هجرة الإسرائيليين تتضاعف في 2024 وسط استمرار الحرب، 1/1/2025.

ثالثًا: إعادة الإعمار (غزة، لبنان، سوريا)

ثمَّة تطورات جديدة تشهدها المنطقة على الصعيد السياسي، ولا شك في أنه سيكون لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه التطورات، الوصول لاتفاق وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني وحزب الله اللبناني في 27 نوفمبر 2024، ثم نجاح الثوة السورية، ورحيل الديكتاتور بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024. كما شهد مطلع عام 2025 اتفاقًا لوقف اطلاق النار في غزة، والذي دخل حيز التنفيذ في 19 يناير 2025. وحسب تطور الوضع في السودان، فإن قوات الجيش هناك تستمر في استعادة المواقع والمدن التي كانت تسيطر عليها مليشيات الدعم السريع، التي أدخلت السودان في دوامة من النزاع المسلح، أدَّت إلى نزوح وهجرة أعداد كبيرة من أبناء الشعب السوداني، كما أوجدت حالة من الخلل الواضح في الأداء الاقتصادي للبلاد، والذي يعاني من ضعف في الأساس.

إلَّا أن عملية إعادة الإعمار تستوجب البدء السريع في الدول الثلاث الأولى، وهي غزة ولبنان وسوريا، وثمَّة تقديرات وتحديات تفرض نفسها في قضية إعادة الإعمار بهذه المناطق، وعلى رأسها قضية التمويل، فهل سيكون الاعتماد بشكل رئيس على جهود المساعدات الدولية لتحقيق إعادة الإعمار، أم ستكون هناك مصادر أخرى؟ لم تتبلور بعد مبادرة عربية للمساعدة في هذا الأمر، وإن كانت ثمَّة وعود، وفي بعض الدول أُتخِذت خطوات عملية لإعادة الإعمار في سوريا مثلًا، ولكنها في إطار كل قطر عربي على حدة.

وثمَّة قضية مهمة تخص إعادة الإعمار، ففي حالة غزة ولبنان، مَن قامت بهدم المباني والبنية الأساسية والمؤسسات الاقتصادية والخدمية، هي إسرائيل، وفي سوريا ساهمت دول عدة في ارتكاب جرائم الهدم بصوره المختلفة، منها أميركا وروسيا وإيران وإسرائيل، وبالتالي لابد أن تتحمل هذه الأطراف تكلفة إعادة البناء، وعلى كل من سوريا والسلطة الفلسطينية ولبنان، أن تسعى باتخاذ خطوات لمطالبة هذه الدول بتعويضات. فالسكوت

عن هذه الخطوة، سيجعل أمد إعادة الإعمار طويل، ومن ناحيةٍ أخرى، سيشجع هذه القوى الغاشمة على ارتكاب جريمتها مرة أخرى. وحتى تكون المساعدات العربية ناجعة، لابد من تكوين كيان عربي مؤسسي يتبنى عملية إعادة الإعمار في الدول الثلاث، وتكون تحت يديه التزامات لكل قطر قادر على المساهمة في إعادة الإعمار. ولا يخفى علينا دور مهم في عملية إعادة الإعمار، وهو دور المجتمع المدني في الدول العربية وفي العالم أجمع، لذلك فإعداد برامج إعادة الإعمار تتطلب عملية حصر، وحسن عرضها على المانحين.

ونتناول كل حالة من هذه الحالات التي تستلزم القيام بعمليات إعادة الإعمار في السطور الآتية:

- **إعادة الإعمار في غزة**

بعد دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في 19 يناير 2025، لازالت الأمور تتكشف حول الدمار التي تعرضت له غزة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية. وعلى مدار شهور الحرب، صدرت عدة تقديرات حول الخسائر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، من حيث الخسائر البشرية، أو المادية والاقتصادية.

وفي سبتمبر 2024، صدر تقرير للأمم المتحدة، بشأن تأثير الحرب في غزة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكان أبرز هذه النتائج ما يلي:

يتوقع أن يرتفع معدل الفقر في فلسطين بنهاية عام 2024 إلى 74.3 %، ليشمل 4.1 مليون من السكان في عموم فلسطين. وقد انضم نتيجة لأحداث الحرب في غزة قرابة 2.61 مليون مواطن إلى مصاف الفقراء، ويتوقع التقرير أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنحو 35.1 % بنهاية عام 2024، وأن تصل البطالة إلى 49.9 %.

ويذهب التقرير إلى أن مؤشر التنمية البشرية في غزة يقدر له أن يصل إلى 0.408

وهو المستوى الذي كانت عليه الأوضاع في عام 1955، وهو ما يعني محو جهود التنمية لفترة 69 عامًا.

وتصور التقرير وضع التعافي في غزة في إطار ثلاثة احتمالات، الأول غياب التعافي، والثاني التعافي المقيد، والثالث التعافي غير المقيد، واشترط للأخير رفع القيود عن العمال الفلسطينيّين، وإعادة عائدات المقاصة المحتجزة لدى إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، ووصول نحو 280 مليون دولار مساعدات بشكل سنوي. وتوقع في حالة نجاح سيناريو التعافي غير المقيد أن يتحقق معدل زيادة 1 % في انتاجية الاقتصاد الفلسطيني، وأن تتراجع معدلات الفقر، وأن تصل معدلات البطالة إلى 26 %[1].

أما ما يتوقع لغزة على وجه التحديد، فقد أصدرت مؤسسة راند البحثية الأميركية، تقديرًا فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بغزة، وكذلك تقديرًا لتكلفة إعادة الإعمار، حيث قدرت تلك التكلفة بنحو 80 مليار دولار. أما عن الخسائر فقد قدرت كمية الانقاض بنحو 42 مليون طن، وأنها تتطلب تكلفة لإزالتها تقدر بنحو 700 مليون دولار، وتستغرق هذه العملية نحو 5 سنوات. أما عن الدمار الذي لحق بالمساكن فقدرته بأن 70% من المساكن التي تضررت بشكل جزئي أو كلي، وفقد نحو مليون شخص منازلهم، ونال التدمير جزءًا كبيرًا من المستشفيات (90 % من المرافق الصحية تمَّ تدميرها) والمدارس، والمؤسسات الاقتصادية، والتي تعود في غالبيتها للقطاع الخاص. وعلى المستوى الإنساني أوجدت الحرب على غزة 17 ألف يتيم، كما نقلت راند عن منظمة العمل الدولية أن 25 % ممن استشهدوا في الحرب على غزة من الرجال الذين كانوا في سِن العمل[2].

وفيما يتعلق بجانب التمويل لإعادة الإعمار في غزة، فهناك عدة إشكاليات تتعلق بهذا الأمر، منها مَن سيقوم بعملية إعادة الإعمار، وتحت أي مظلة، فضلًا عن من سيتحمل التكلفة؟

(1) الأمم المتحدة، تقرير أممي: الحرب على غزة تمحو 70 عامًا من التقدم والنمو، 22/10/2024.
(2) الجزيرة نت، دراسة: 80 مليار دولار لإعادة إعمار غزة و700 مليون لرفع الأنقاض، 15/9/2024.

- **إعادة الإعمار في لبنان**

من التقديرات المتاحة والتي تقدم تصورًا لتكلفة إعادة الإعمار في لبنان، تلك الصادرة عن البنك الدولي عبر تقريره الصادر في 14 نوفمبر 2024، بعنوان «التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان». ذهب التقدير إلى أن إجمالي الأضرار الاقتصادية نتيجة الحرب الإسرائيلية على حزب الله في عام 2024، قدرت بنحو 8.5 مليار دولار، منها 3.4 مليار دولار كأضرار مادية، و5.1 مليار دولار خسائر اقتصادية، كما أن الحرب الإسرائيلية على حزب الله أدَّت إلى خفض نمو الناتج المحلي بلبنان بنحو 6.6 % على الأقل خلال عام 2024.

وما نتج عن خفض للناتج المحلي بلبنان نتيجة الحرب، من شأنه أن يفاقم الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ 5 سنوات مضت قبل الحرب، حيث تجاوز انكماش الاقتصاد اللبناني خلال هذه السنوات الخمس نحو 34 %. ومما ذكره تقرير البنك الدولي عن الخسائر المادية والاقتصادية في لبنان على سبيل المثال، وجود 875 ألف نازح، وفقدان 166 ألف مواطن لوظائفهم، وهو ما مثل لهم خسائر تقدر بنحو 168 مليون دولار. أما على المستوى القطاعي، وما لحق بالقطاعات الاقتصادية من خسائر، فقدر التقرير خسائر قطاع السكان بنحو 3.2 مليار دولار، حيث تضرر قرابة 100 ألف وحدة سكانية بشكل جزئي أو كلي. وقدرت خسائر قطاع التجارة بنحو 2 مليار دولار، وخسائر قطاع الزراعة بـ 1.2 مليار دولار[1]. ومؤخرًا أعلن البنك الدولي عن رصده لمبلغ 736 مليون دولار لتمويل أربعة مشاريع في لبنان، في مجالات الزراعة والطاقة والمياه، وذلك عبر قروض يقدمها البنك للبنان، ولكن هذه الخطوة تحتاج إلى موافقة المجلس النيابي[2].

(1) البنك الدولي، https://2u.pw/cXn4PNGT
(2) العربي الجديد، البنك الدولي: سندعم لبنان في المرحلة الانتقالية، 30/1/2025.

- **إعادة الإعمار في سوريا**

ضمن أعمال تقرير لمنظمتين أمميتين، حول مستقبل الاقتصادي السوري بعد الثورة، جاء محور إعادة الإعمار، كأحد ركائز نجاح سيناريو التعافي، التي رصدها التقرير. وفي ضوء رصد واقع الاقتصاد السوري، بَيَّن التقرير أن نصف سكان سوريا الآن في فقر مدقع، وأن الاقتصاد السوري انكمش بمقدار الثلثين، بين عامي 2011 و2024. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بنسبة 64 % من بداية النزاع في 2011، وفقدت الليرة السورية ثلثي قيمتها في عام 2023 فقط، مما أدَّى إلى ارتفاع التضخم إلى نسبة 40 % في عام 2024.

وضمن بيانات واقع الاقتصاد السوري، أشار البيان إلى وجود 16.7 مليون شخص – أي ما يزيد عن ثلثي السكان – يحتاجون إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. ويلاحظ ارتفاع معدلات سوء التغذية بين عموم السكان في سوريا، كما يوجد نحو 7 مليون نازح.

وضع التقرير شروطًا لتحقيق حالة نجاح بشأن سيناريو تعافي الاقتصاد السوري، وهي إعطاء أولوية لإعادة الإعمار، وتنفيذ إصلاحات الحوكمة، وتأمين مساعدات دولية كافية. وهنا بيت القصيد، فإعطاء أولوية لإعادة الإعمار وتنفيذ إصلاحات الحوكمة، هما واجب الحكومة، ويمكن مطالبتها بأن تضع البرامج الخاصة بذلك، ولكن اعتماد سيناريو التعافي على تأمين مساعدات دولية كافية، كأحد متطلبات نجاح السيناريو يفتقد للواقعية، فالمساعدات عادة ما تكون محدودة، وقصيرة الأجل، ولا تصلح لمتطلب كبير مثل إعادة الإعمار، فتمويل مشروع إعادة الإعمار في سوريا يستأهل الاهتمام وبيان المضي فيه، ومعرفة مصارده، حتى يمكن من خلاله بناء سيناريوهات تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي وما يرتبط به من إنعاش للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقدر التقرير أن يؤدي تحقيق متطلبات نجاح سيناريو التعافي إلى نمو الناتج المحلي لسوريا بنسبة 13 % سنويًا، بين عامي 2024 و2030. وسوف يكون نمو الناتج في هذه

الحالة بنسبة 80 % من مستواه قبل اندلاع النزاع في سوريا، ويكون نصيب الفرد من الناتج المحلي بحدود نصف ما كان عليه في عام 2010. ولكي يصل إلى مستوى 100 % مما كان عليه قبل النزاع، يستلزم الأمر مد الفترة إلى عام 2036، وأن يكون معدل النمو في الفترة من 2023 إلى 2036 بنسبة 5 %[1].

وفيما يخص تكلفة إعادة الإعمار في سوريا، ذكرت تقديرات خاصة بالأمم المتحدة، أنها ستكون بحدود 400 مليار دولار تقريبًا[2]. وعلينا أن نعي أن عملية إعادة الإعمار، وإن كانت سوف تتسم بالاستمرارية حتى تنتهي، إلَّا أنها ستمثل جزءًا كبيرًا من برامج التمويل المحلية، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية، وخلال الفترة الماضية أعلن عن استعداد بعض الدول العربية لتقديم مساعدات لسوريا من أجل إعادة الإعمار، ولكن دون تحديد حجم هذه المساعدات، أو توقيتاتها.

رابعًا: مشكلات هيكلية لاقتصادات بعض دول المنطقة

كما ذكرنا من قبل فإن المنطقة لديها واقع اقتصادي مهترئ، تسبب في العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، أو ارتفاع معدلات البطالة، وعجز الموازنة، وارتفاع معدلات المديونية. ولكل قطر خصوصيته في تراكم هذه المشكلات، والتداعيات التي نتجت عنها، ولكن في هذه السطور، سوف نشير إلى أبرز المشكلات الاقتصادية التي ألمَّت ببعض الاقتصادات في المنطقة، كما هو الحال في مصر وتركيا وإيران. ولا يعني ذلك أن باقي الدول كانت في حالة من التعافي الاقتصادي، ولكن عام 2024 شهد بروز هذه المشكلات في تلك الدول.

(1) الإسكوا، سورية عند مفترق طرق: نحو مرحلة انتقالية مستقرة، يناير 2025.
(2) الجزيرة نت، تمويل إعادة إعمار سورية.. مقدرات وطنية ومنح عربية، 27/1/2025.

- **مصر وأزمتها التمويلية**

كان مطلع عام 2024، مؤشرًا على حالة من التأزم المالي في مصر، حيث كانت أعباء الديون الخارجية ضاغطة، والتداعيات الخاصة بالحرب على غزة حاضرة ومؤثرة على بعض موارد النقد الأجنبي بمصر، وبخاصة فيما يتعلق بتراجع إيرادات قناة السويس، كما أن مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي، كانت قد تعثرت بسبب عدم اعتماد بعض المراجعات الدورية للصندوق، بشأن اعتماد أحد شرائح قرض الصندوق لمصر، وفي نفس الوقت بدأت بعض الأموال الساخنة تخرج من مصر بسبب التداعيات الأمنية الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على غزة.

إلَّا أن المخرج هذه المرة من الأزمة التمويلية في مصر، جاء عبر عملية بيع أراضي في محافظة مرسى مطروح، أو ما يُعرَف بصفقة رأس الحكمة، لصالح دولة الإمارات، حيث أتاحت الصفقة لمصر تمويلًا يقدر بنحو 35 مليار دولار[1]، خُصِم منها نحو 11 مليار دولار كانت ودائع لدولة الإمارات لدى البنك المركزي المصري، وحصلت مصر على دفعة أخرى نقدًا من قيمة الصفقة، وهو ما ساعد على سداد بعض الديون الخارجية، وظهر ذلك عبر بيانات الدين الخارجي لمصر، الذي تراجع من نحو 167 مليار دولار إلى 152 مليار دولار، وقد أدى ذلك بلا شك إلى تخفيف عبء الديون الخارجية.

وعقب انفراجة صفقة رأس الحكمة، شهدت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي تطورًا إيجابيًّا، أدَّى إلى تحسن العلاقة بين الطرفين، والوصول إلى إجراءات، تتعلق بإقدام مصر على برنامج جديد للتخلص من المؤسسات العامة، وكذلك تبني ما وُصِف بسعر صرف مرن، وهو ما نتج عنه بالفعل تحرك سعر الصرف أواخر عام 2024، ومطلع 2025.

وفي ضوء ما اتخذته مصر من إجراءات تتعلق بسعر الصرف، وسعر الفائدة، عادت مرة

(1) الشرق الأوسط، مصر تعلن تفاصيل «صفقة رأس الحكمة» متطلعة لأثر سياسي واقتصادي مستدام، 23/2/2024.

أخرى الأموال الساخنة لمصر، حيث تشير الأرقام إلى بلوغ رصيد هذه الأموال في مصر نحو 38.1 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2024 [1].

ولكن نظرة تحليلية على ما يمكن أن نسميه مسكنات لأزمة مصر التمويلية لا تجعلنا نذهب إلى استنتاج أن مصر تخلصت من أزمتها التمويلية، بسبب أن مسألة عوائد بيع الأصول الرأسمالية لا تعد إيرادًا دائمًا يمكن البناء عليه، كما أن الأموال الساخنة لها مخاطر كبيرة، وقد ألقت على مصر بظلالها السلبية عقب أزمة كورونا. ومن هنا يمكن القول بأن أسباب أزمة مصر التمويلية لازالت قائمة، وقابلة للانفجار خلال الفترة القادمة. ومن أسباب بقاء الأزمة التمويلية في مصر على ما هي عليه، وبما تحمله من أضرار ومخاطر، ما يلي:

* لاتزال مصر تعاني من عجز في ميزانها التجاري، كمشكلة مزمنة، لها عقود زمنية ممتدة، وحسب بيانات ميزان المدفوعات لعام 2023/2024 بلغ العجز التجاري 39.5 مليار دولار.

* تراجعت الصادرات السلعية لمصر في نفس العام من 39 مليار دولار إلى 32 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات البترولية بنحو 7 مليارات دولار[2].

* أصبحت الاستثمارات الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة) عبئًا على ميزان المدفوعات، حيث بلغت مدفوعات الاستثمار لصالح المستثمرين الأجانب 19.4 مليار دولار.

* تمثل الإيرادات الريعية لمصر عماد حصيلتها من النقد الأجنبي، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات الظروف الإقليمية والدولية، كما يحدث مرارًا بالنسبة لقطاعي السياحة وقناة السويس، ويتطلب الأمر أن يكون لمصر موارد ذاتية من النقد الأجنبي تعتمد على مصادر أفضل من تلك المصادر الريعية.

(1) مصراوي، 38.17 مليار دولار.. ماذا تعني قفزة الأموال الساخنة القياسية في مصر؟ 13/1/2025.
(2) البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن ميزان المدفوعات للعام المالي 2023/2024.

من المفيد، أن نشير إلى أن الأزمة التمويلية التي تعانيها مصر، ليست قائمة بذاتها، ولكنها كانت نتيجة لإدارة اقتصادية وتمويلية لم تراع توازنات الوضع الاقتصادي ومتطلباته التمويلية، وأن الاعتماد على الخارج والتمويل بالقروض لا يصلح في حالة اقتصاد ضعيف مثل الاقتصاد المصري. وكما أن الأزمة التمويلية كانت نتيجة لما ذكرنا، فإنها كانت سببًا أيضًا في مشكلات أخرى، منها ما هو مالي ومنها ما هو اقتصادي، فهي التي أدَّت إلى تعرض مصر لأزمة في النقد الأجنبي، وسمحت إلى حد ما، بعودة السوق السوداء مرة أخرى، كما عادت بالبنوك لوضع قيود على حركة النقد الأجنبي. وكذلك أدَّت إلى عدم الوفاء باحتياجات بعض القطاعات الإنتاجية من مستلزمات إنتاج، وكذلك ساعدت على وجود أزمة في توفير الأدوية، واحتياجات القطاع الطبي.

- **تركيا وإشكالية التضخم**

دخلت تركيا عقب انتخاباتها البرلمانية والرئاسية منتصف عام 2023 في إجراءات سياسة نقدية، أدَّت إلى تراجع كبير في قيمة عملتها المحلية وكذلك في رفع سعر الفائدة بمعدلات غير مسبوقة. وهو ما أدَّى إلى ارتفاع معدلات التضخم، بالصورة التي جعلت كثيرًا من المعنيّين بالوضع السياسي هناك يقولون إن خسارة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم لانتخابات البلديات يرجع بالأساس إلى الإخفاقات الاقتصادية، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم.

ففي خلال عام 2024 بلغ معدل التضخم في تركيا 75.4 % في شهر مايو[1]، وإن كان أخذ في التراجع بعد ذلك حتى وصل إلى 42.1 بنهاية ديسمبر 2024. والأسباب التي أدَّت إلى تأجج التضخم في تركيا متعددة، منها ما ذكرناه، كتراجع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بشكل كبير، فبعد أن كان سعر صرف الدولار في مايو 2023 أقل من 20 ليرة، تجاوز الآن 35 ليرة للدولار، كما كان لرفع سعر الفائدة أثر كبير في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن هنا وجدنا التضخم يتم تغذيته من جانبي العرض والطلب، بسبب السياسات

(1) البنك المركزي التركي، بيانات مؤشر التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

النقدية، بغية الوصول إلى تعويض احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

وترتب على استمرار موجة التضخم الكبير في تركيا، أن ارتبكت منظومة الأعباء المعيشية، حيث ارتفعت أسعار ايجارات السكن، والطعام والشراب، والمواصلات، والرعاية الطبية. وكان لقرار الحكومة بتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في تأجير العقارات دور في زيادة أعباء المعيشة في تركيا، فمن قبل كانت العلاقة محكومة بحد أقصى للزيادة السنوية للإيجارات بنحو 25 % من قيمة العقود، ولكن الآن وبعد صدور قرار تحرير العلاقة بشأن إيجار العقارات، أصبح يحكمها متوسط معدل التضخم، الذي تصدره الغرفة التجارية بإسطنبول بشكل دوري.

ومن الأضرار التي تسبب فيها ارتفاع معدل التضخم في تركيا، توجه الأفراد للدولرة، وكذلك السعي لاقتناء الذهب بمعدلات كبيرة، وأيضًا المضاربات في العملات المشفرة، مما عرض مدخرات المواطنين لأضرار كبيرة، وحَرَم الجهاز المصرفي من الإفادة من هذه الأموال، ومِن ثمَّ مثلت هذه الأموال عبئًا على الاقتصاد التركي، الذي افتقد تلك الأموال التي كان يمكن توجيه مسارها لمجالات وأنشطة الاقتصاد الحقيقي.

وقد حاولت الحكومة غير مرة اتخاذ عدة إجراءات للتعامل مع مشكلة ارتفاع معدلات التضخم، مثل رفع الحد الأدنى للأجور، وهو بلا شك مكلف لوضع الموازنة العامة للدولة، والتي عادت تعاني من ظهور العجز بها وتزايد معدلاته كل سنة. وتستمر دوامة التضخم تعبث بمقدرات الاقتصاد التركي، ففي الوقت الذي اتجهت فيه معدلات التضخم للانخفاض في نهاية 2024، بدأ البنك المركزي في اتخاذ قراراته بشأن خفض سعر الفائدة، ليصل إلى 45 %، بعد أن كان 50 %. وعلى الرغم من أن سعر الفائدة بنهاية عام 2024 أصبح أعلى من معدلات التضخم، إلَّا أن حالة الثقة لم تصل بعد لدى المواطن إلى حد يدفعه إلى الانصراف عن الذهب والدولرة، أو المضاربة على العملات المشفر.

ومما يخفف من مشكلة التضخم في تركيا على مدار الفترة الماضية، أن الاقتصاد

التركي لايزال يحقق معدلات نمو إيجابية حقيقية، ويمتلك قطاع خدمات مرن وقوي، يمكنه تعويض النقص في أداء العجز التجاري، وكذلك أعباء الديون، بنسب جيدة.

- **إيران وأزمة العقوبات الاقتصادية**

على الرغم من أن قضية العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تعود إلى عام 1979، بعد قيام ثورتها، إلَّا أنها مرت بمنعطفين كبيرين أثرا بشكل كبير على مسيرة الاقتصاد الإيراني، الأول في عام 2012، حيث انضم الاتحاد الأوروبي إلى أميركا في فرض العقوبات، وكان المنعطف الثاني إبان الولاية الأولى للرئيس الأميركي ترامب، في عام 2018. وثمَّة مخاوف من أن يزيد ترامب أثناء رئاسته الحالية من قيود العقوبات الاقتصادية على إيران.

لجأت إيران للتعامل مع العقوبات عبر وسائل مختلفة، منها ما كان معلنًا، ومنها ما كان من خلف ستار. ففي الوسائل المعلنة، اتجهت إيران لزيادة علاقاتها مع روسيا والصين، ولجأت في فترة ما باتباع ما سُمي استراتيجية «النفط الرخيص»، حيث كان النفط الإيراني يباع لكل من الصين والهند وتركيا بأسعار أقل من أسعار السوق الدولية. كما اتجهت إيران مؤخرًا لعقد اتفاقية علاقات استراتيجية مع روسيا، قوامها الجوانب الاقتصادية. أيضًا ركزت إيران بشكل كبير في الإفادة من العلاقة مع العراق، والظروف الاقتصادية التي تحيط به، سواء فيما يتعلق بالتجارة السلعية، أو اتفاقات توريد الكهرباء، واعتبرت أميركا ذلك استثناء من العقوبات المفروضة على إيران. كما اتجهت إيران للالتحاق بكيانات دولية يمكنها المساعدة في كسر الطوق المفروض عليها بموجب العقوبات الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك انضمام إيران إلى تجمع «بريكس» في عام 2024.

أما الأبواب الخلفية، فكانت تخص صادرات النفط، التي تعتبر عماد الإيرادات من النقد الأجنبي للبلاد، حيث تمَّ تصدير كميات من النفط من خلال سفن تحمل أعلام دول أخرى.

وقد أدَّت أزمة العقوبات الاقتصادية إلى ظهور العديد من المشكلات في إيران، والتي

كان آخرها استمرار انقطاع الكهرباء منذ نوفمبر 2024 [1]، لمدد لم تتعود عليها المنشآت الاقتصادية الإيرانية، مما أثر بشكل كبير على مقدرات الصناعة هناك. ليس هذا فحسب، ولكن تأثير العقوبات يمتد إلى كافة الجوانب الفنية، في قطاع الطيران ومنشآت النفط والغاز، حيث يتعثر الحصول على قطع غيار، وهو ما ظهر واضحًا في أزمة سقوط طائرة الرئيس الإيراني، التي وُصِفت فيها الطائرة بأنها من طراز قديم. كما أن جهود إيران التكنولوجية في العثور على الطائرة بعد سقوطها لم تنجح، وكان لابد من الاستعانة بالخبرة التركية.

خامسًا: تراجع أسعار النفط وآثاره على اقتصادات المنطقة

ظلت أسعار النفط خلال عام 2024 متأرجحة ما بين ما يزيد عن الـ 70 دولارًا للبرميل، وأقل من 90 دولارًا للبرميل، وذلك حسب المتوسطات الشهرية للأسعار. وكانت سعر النفط الأعلى من حيث المتوسط الشهري بين شهور السنة في أبريل عند 86.1 دولار للبرميل، وكان ديسمبر 2024 هو الأقل من حيث متوسط السعر للنفط في السوق الدولية عند 71.5 دولار للبرميل[2].

وترجع أهمية النفط بالنسبة لاقتصادات المنطقة، لاعتبار أن هناك 9 دول عربية منتجة ومصدرة للنفط، بالإضافة إلى إيران. وحسب أرقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، فقد بلغ احتياطي المنطقة العربية من النفط الخام في عام 2023 نحو 726.5 مليار برميل، وتصل احتياطيات إيران من النفط 208.6 مليار برميل في نفس العام. وقدرت مساهمة المنطقة العربية في احتياطيات العالم من النفط بنحو 54.4 %، وقد تصل إلى 70 % إذا ما أضيفت إليها احتياطيات إيران[3].

أما من حيث إنتاج النفط، فتشير الأرقام إلى أن الدول العربية تنتج 23.7 مليون برميل يوميًا، بينما إيران تنتج 2.8 مليون برميل يوميًا، مع مراعاة أن إيران قبل فرض العقوبات

(1) الشرق بلومبرج، انقطاعات الكهرباء في إيران تدمر الصناعة وسط مخاوف من ضغوط ترامب، 19/1/2025.
(2) موقع Investing.com، مؤشر البيانات التاريخية للنفط على أساس شهري، https://2u.pw/HQ0WXmr
(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2024، ص 391 – 394.

الاقتصادية عليها، بلغ إنتاجها اليومي 3.5 مليون برميل. وفي ضوء ما أشرنا إليه من حصة إيران الكبيرة في احتياطيات النفط، فإنه يمكن لها أن تزيد حصتها من الإنتاج بسهولة شديدة إذا أتيحت لها الفرصة لزيادة الاستثمارات في حقول النفط وتحديثها.

وعن وضع المنطقة في الغاز الطبيعي، فالأرقام توضح أن احتياطيات المنطقة العربية لديها 56.7 تريليون متر مكعب نهاية عام 2023، وأن إيران لديها من هذه الاحتياطيات ما يزيد عن نصف ما تمتلكه الدول العربية من احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث تصل إلى 33.9 تريليون متر مكعب في نفس العام. وعن وضع الإنتاج بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج المنطقة العربية 612.8 مليار متر مكعب سنويًا، بينما تنتج إيران 251 متر مكعب سنويًا، ويمثل إنتاج المنطقة العربية 15.1 % من حجم الإنتاج العالمي[1]. وإذا ما أضيف إليها إنتاج إيران فقد تصل النسبة لأكثر من 20 % بقليل. وينطبق ما قيل عن امكانية زيادة إيران من طاقتها الإنتاجية في النفط على الغاز أيضًا، إن لم يكن وضع إيران في قطاع الغاز أفضل منه في قطاع النفط، ولكن تبقى قضية عجز الاستثمارات وكذلك الطبيعة الجغرافية لأماكن آبار الغاز حجر عثرة.

وعن تركيا ووضعها في إنتاج النفط والغاز، فقد أعلن عن اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في نهاية 2022، في منطقة البحر الأسود. كما أعلن خلال عام 2023 عن اكتشافات نفطية في منطقة شرناق، وبالفعل بدأت تلك المناطق في الإنتاج، ولكنها لم تغير من معادلة كون تركيا مستورد صاف للنفط من الخارج، وأن فاتورة استيراد النفط تصل سنويًا إلى قرابة 40 مليار دولار، لتظل تركيا معرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية. وثمَّة إشارات لاتجاه تركيا للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق خارجية، بشرق المتوسط، وفي ليبيا والصومال، في إطار تطور علاقات تركيا مع هذه الدول، من أجل تأمين احتياجاتها من النفط[2].

(1) المصدر السابق.
(2) الجزيرة نت، تركيا تبدأ التنقيب عن النفط والغاز في الصومال، 25/10/2024.

- **أهمية النفط في اقتصادات المنطقة**

يُعَد النفط والغاز أهم سلعة استراتيجية تمتلكها منطقة الشرق الأوسط، حتى الآن، على الرغم من الحديث غير مرة عن أهمية التنوع الاقتصادي، والإشارة إلى تبني استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف. ومن بين دول المنطقة المصدرة للنفط، لا يوجد سوى اقتصادين فقط يمكن تصنيفهما في إطار الاقتصادات المتنوعة، وهما إيران والعراق. وإن كان العراق قد شهد منذ وقوعه تحت الاحتلال الأميركي والغربي في عام 2003 إهمالًا في قطاعي الزراعة والصناعة، وأصبح في عداد الاقتصادات النفطية الخالصة، إلَّا أنه يمتلك مقومات جيدة ليعود لاعتباره اقتصادًا متنوعًا. أما إيران، فرغم ظروفها الصعبة في ظِل العقوبات الاقتصادية، إلَّا أنها تمتلك بالفعل اقتصادًا متنوعًا، يضم أنشطة لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وإنتاج النفط والغاز، ولديها مقومات جيدة لقطاع السياحة.

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2023 بلغت 856 مليار دولار، متراجعة عما حققه القطاع في عام 2022، حيث كانت عند 1.05 تريليون دولار. وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط بنحو 1.3 مليون برميل يوميًّا، وكذلك انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية بنسبة 17 % عما كانت عليه في عام 2022. وتبلغ نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي العربي 25.3 % في عام 2023، متراجعة عن أدائها في عام 2022 عند نسبة 29.5 %. ويؤدي قطاع النفط بشكل كبير في مجال الصادرات السلعية العربية، ففي عام 2023 قدرت الصادرات السلعية العربية بنحو 1.2 تريليون دولار، شكلت صادرات الوقود منها 62.9 %[1].

وفي إيران، قدرت عوائد النفط في موازنة 2025 – التي تبدأ من أول أبريل 2025 إلى نهاية مارس 2026 – بنحو 50 مليار دولار، بينما كان أداء عوائد قطاع النفط في

(1) التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ص 197.

العام الماضي عند 35.8 مليار دولار[1]. ويلاحظ أن هذه التقديرات مبالغ فيها، ولم تراعِ الظروف الدولية، التي تتجه لخفض أسعار النفط، فضلًا عمَّا هو متوقع للنفط الإيراني في ظِل وجود ترامب على رأس السلطة في أميركا، حيث يتوقع أن يتعرض النفط الإيراني لمزيدٍ من التضييقات، وبالتالي تراجع العوائد المنتظرة منه. ولو أن تقديرات الموازنة أخذت بالحذر في ضوء هذه الأجواء لكان أفضل.

- **تأثير انخفاض الأسعار على الوضع المالي**

في أبريل 2024، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سعر التعادل لبرميل النفط، والذي يحقق توازن ميزانيات الدول المنتجة للنفط في المنطقة، يتراوح ما بين 43.1 دولار للبرميل في قطر و125.7 دولار للبرميل في كل من الجزائر والبحرين، وبالتالي في ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن أداء أسعار النفط بمتوسطاتها المعلنة عند 82 دولارًا للبرميل، لا يناسب قرابة 5 دول، هي الجزائر، والبحرين، وإيران، والسعودية والعراق. ولذلك وجدنا موازنات تلك الدول لعام 2025 تعاني من عجز تمَّ الإعلان عنه بمعدلات مختلفة من دولة لأخرى. بينما هناك دول أخرى كانت أسعار النفط في متوسطاتها لا تمثل ضغطًا على موازناتها، بل أمكنها تحقيق فائض، وهي ليبيا وسلطنة عمان والإمارات وقطر، وإن كانت هذه الفوائض قلت عمَّا تحقق في سنوات ماضية[2]. وفيما يخص سعر التعادل بالنسبة لدولة الكويت، يلاحظ أنه يجب ألَّا تعاني عجزًا في موازناتها؛ لأن متوسط سعر التعادل لموازناتها عند 83.5 دولار للبرميل، ومع ذلك تحقق عجزًا في موازناتها، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع المالية هناك، ومعاناة الوضع المالي من بعض ممارسات الفساد، التي أحيلت للقضاء وصدرت بشأنها أحكام ضد بعض الوزراء السابقين[3].

(1) موقع الطاقة، صادرات النفط الإيراني تواجه أزمة.. تقرير رسمي يتوقع انخفاضًا ضخمًا، 13/11/2024.
(2) الاقتصادية، صندوق النقد يرفع سعر النفط اللازم ليعادل ميزانيات 7 دول عربية بينها السعودية نتيجة خفض الإنتاج، 21/4/2024.
(3) العربية، الكويت.. حكم بالسجن 7 سنوات على وزير سابق، 6/6/2024.

- **آثار إيجابية للدول المستوردة**

من بين 21 دولة عربية، هناك 11 دولة مستوردة للنفط والطاقة، وإن كان بعضها لديه قدرات إنتاجية، ولكنها محدودة، وغير كافية لاحتياجاتها. كان تراجع الأسعار في السوق الدولية للنفط، في صالح الدول العربية وتركيا، للاعتبارات المالية، فتراجع قيمة فاتورة استيراد النفط والغاز، من شأنه أن يخفف من عبء تدبير العملات الأجنبية، وكذلك يحسن من أداء الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، وإذا ما روعيت الجوانب الأخرى، فمن شأن انخفاض أسعار النفط أن يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم التي تعاني منها الدول العربية وتركيا بشكل كبير.

وفي عام 2025، يُتوَقع أن يكون أداء قطاع النفط أفضل من حيث الحركة والنقل، وذلك في ظِل وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وبعد أن توقفت الإجراءات التي كانت تقوم بها جماعة الحوثيّين في اليمن، من استهداف السفن الخاصة بإسرائيل أو بالدول الداعمة لها، بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة.. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى تراجع الأسعار؛ لأنه سيقلل من تكلفة النقل، ويساعد على عودة حركة سفن النفط من خلال قناة السويس وليس طريق رأس الرجاء الصالح، كما أنه يخفف من تكلفة التأمين على حركة السفن، أو النفط نفسه. ويبقى الظرف العالمي محددًا مهمًّا آخر، من حيث انتظار توقعات الطلب على النفط، والمعدلات المنتظرة للنمو الاقتصادي العالمي.

سادسًا: استشراف الأداء الاقتصادي للمنطقة في 2025

على أجندة الرئيس الأميركي ترامب الاقتصادية العديد من الموضوعات التي سوف تهدد النظام الاقتصادي العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة السلعية، حيث يلوح ترامب بشكل كبير باستخدام الرسوم الجمركية في قضايا ونزاعات سياسية، وهو ما سيقود العالم إلى درجة عالية من الحمائية، من شأنها أن تعوق النمو الاقتصادي العالمي، وتعمل على انتشار الحرب التجارية.

ولا ينفصل الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط عن الأداء الاقتصادي العالمي، لعدة اعتبارات، على رأسها أسعار النفط وما ينتظرها خلال عام 2025، باعتبار أن المنطقة واحدة من أهم روافد النفط للاقتصاد العالمي، وإن كانت التقديرات تذهب لتراجعها خلال العام، بسبب أجندة ترامب تجاه قطاع الطاقة، ومطالبته لأوبك بتخفيض أسعار النفط، وكذلك مراهنته على حل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وما يتبع ذلك من احتمالات زيادة العرض وتراجع أسعار النفط. ولتراجع أسعار النفط آثاره السلبية على الوضع المالي لدول المنطقة المنتجة والمصدرة للنفط، وإن كان له جانب آخر إيجابي في تخفيف العبء عن ميزانية دول المنطقة المستوردة للنفط.

وكان الاقتصاد العالمي يؤمل له أن يصل لمعدلات مرضية، بحلول 2025 أو خلالها، في قضيتين مهمتين، لهما علاقة وثيقة باقتصادات المنطقة، وهما الوصول لمعدلات متدنية ومرضية للتضخم، وبخاصة بعد أن حققت الدول المتقدمة نتائج إيجابية في هذا المضمار، وأيضًا ما يتعلق بأسعار الفائدة التي لازالت مرتفعة، ولها انعكاساتها على ارتفاع تكلفة التمويل. وأهمية انخفاض معدلات التضخم العالمية لاقتصادات المنطقة، تعود لكون المنطقة تعتمد بشكل كبير على الخارج في تدبير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية والأساسية، بل والكمالية أيضًا، فتتأثر بما يُعرَف بالتضخم المستورد، وأما قضية سعر الفائدة، فالعديد من دول المنطقة تعتمد على الديون لتمويل جزء كبير من اقتصاداتها، وهي مثقلة بالديون وأعبائها، ومن صالحها أن تنخفض أسعار الفائدة.

ومن جانب أخر، يرتبط ما تعانيه المنطقة من حالة عدم استقرار سياسي وأمني بتدخلات إقليمية ودولية، ولازالت بعض مناطق النزاع بالمنطقة لم تحل قضاياها، مثل ليبيا والعراق واليمن والسودان والصومال، وبالتالي فالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول ستظل على حالها إن لم تزدد سوءًا بسبب مآلات النزاع، من نزوح وهجرة، وبطالة وفقر، وانفاق المزيد من الأموال على التسليح وعموم الإنفاق العسكري.

وبعض دول المنطقة، أصبحت قضية إعادة الإعمار بها ضرورية ومهمة، لاعتبارات تسهيل أمورها الحياتية، ومحاولة استعادة مقومات التنمية بها، وصولًا إلى إنهاء قضايا النزوح والهجرة لمواطنيها، الذين يرهنوان على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتكتمل عودتهم، ومن هذه الدول فلسطين (غزة على وجه التحديد)، وسوريا، ولبنان، والسودان. فتقدم عملية إعادة الإعمار في هذه البلدان، من شأنه أن يحسن بشكل كبير من معدلات البطالة والفقر والانتقال بالناتج المحلي الإجمالي إلى معدلات أعلى مما هي عليه الآن، ولكن كل ذلك سوف يصطدم بعقبة التمويل.

خاتمة

الواقع الاقتصادي السلبي في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في الدول العربية، أمر ترصده الدراسات والتقارير المعنية بالمنطقة، وقد أتت الأحداث التي شهدها عام 2024، لتفرض ضرورة أن يكون لدينا أداء مختلف في المنطقة، وبخاصة بعد وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وكذلك تطورات الوضع في سوريا، وما ينتظر لها من تحسن في المجال الاقتصادي، إن شهدت حالة من الاستقرار السياسي والأمني.

ثمَّة تحديات كثيرة تواجهها المنطقة على الصعيد الاقتصادي والتقني، ولكن مما يلفت النظر في أداء الإقليم، الغياب التام لوجود كيان فاعل، يعمل على مستوى الإقليم، ويعكس حالة من التعاون أو مرحلة جدية من صور التكامل الاقتصادي. نعم هناك كيانات مؤسسية في إطار العمل العربي المشترك، ولكنها مجرد حبر على ورق، لا يُسمَع لها حس، ولا يُرَى لها أثر في التفاعل مع المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة.

ومما يتخوف منه، خلال الفترة المقبلة، على الرغم من وقف إطلاق النار، أن مشروع الشرق الأوسط يُخطَّط لتوسعة عمله بشكل كبير في المنطقة، على أن يكون مشروعها الأوحد، وهو مشروع غير قاصر على الجوانب السياسية والأمنية، ولكن غرضه الرئيس هو اندماج الكيان الصهيوني في المجتمعات العربية ومنطقة الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن بعض حكومات الدول العربية –وبخاصة المطبعة مع إسرائيل – لديها رغبة في أن تكون جزءًا من هذا المشروع، وهو ما يعني مساعدة إسرائيل في تحقيق هدفها بالاندماج في النسيج المجتمعي للمنطقة، وزيادة على ذلك أن يكون لها وضع متميز.

لكن مصالح دول المنطقة، على الصعيد الاقتصادي، وما يترتب عليه من أمور سياسية وأمنية، أن يكون لدى هذه الدول كيان إقليمي، يعكس مصالحها، ويعمل على الانتقال بها من مصاف الدول الأقل نموًا والنامية، إلى مصاف الدول الصاعدة، ويسعى للقضاء

على المشكلات المزمنة من عجز الموازنات، والفقر والبطالة، والاعتماد على الخارج، فضلًا عن أن يكون له دور في مواجهة ما فرضته السنوات الماضية من حالة النزاع داخل الدول العربية، أدت إلى بروز قضايا النزوح والهجرة والفقر والبطالة. وليس بغريب أن نلاحظ خلال السنوات الماضية التطور الإيجابي في علاقات تركيا مع كل من السعودية والإمارات، ولكن هذا التطور لم يؤد إلى ميلاد كيان إقليمي يمكن أن ينهض بالمنطقة، أو يسعى لإنهاء معاناتها الاقتصادية والاجتماعية.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو ماردين/تركيا	جامعة ابن خلدون اسطنبول/تركيا	جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول / تركيا	جامعة نجم الدين اربكان قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023